الأمم المتحدة

A/71/792

الجمعية العامة

Distr.: General
14 February 2017
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

البند ١١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام

صندوق بناء السلام

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير يشمل الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، التي خصص صندوق بناء السلام فيها مبلغ ٧٠,٩ مليون دولار لـ ١٧ بلدا. وقد شهدت هذه السنة تحسنا عاما في النتائج البرنامجية، مما يدل على أن ثلاث سنوات من الدعم الذي كرسه الصندوق للشركاء القطريين أثناء تصميم المشاريع ورصدها وتقييمها، بما في ذلك زيادة قدرها نحو خمسة أضعاف في التقييمات وزيادة ستة أضعاف في بعثات الدعم، كانت بمثابة استثمار سليم. ومن جملة الإنجازات والسوابق التاريخية التي حققها الصندوق تجاوزه للالتزام على نطاق الأمم المتحدة بتخصيص نسبة ١٥ في المائة على الأقل من الموارد من أجل تمكين المرأة، وتوسيعه لنطاق دوره الفريد في تمويل مبادرات بناء السلام العابرة للحدود والإقليمية، وإطلاقه لقناة التمويل الأولى التي كرستها الأمم المتحدة لدعم قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن. وبالرغم من بهذه الإنجازات ومن عبارات التأييد من مجموعة واسعة من الدول الأعضاء، بما في ذلك مبلغ ١٥٢,٥ مليون دولار جُمع خلال مؤتمر لإعلان التبرعات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، لا يزال الوضع المالي للصندوق موضع تساؤل في وقت بلغ فيه الطلب على المساعدات التي يقدمها مستويات غير مسبوقة. وسيتطرّق تقريري المقبل بشأن الحفاظ على السلام في عام ٢٠١٧ إلى خيارات ضمان التمويل الكافي والمستدام لبناء السلام.

230217 220217 17-01784 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير السنوي، الذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، هو التقرير السابع المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨٢. وهو يغطي السنة الثالثة والأخيرة من خطة أعمال صندوق بناء السلام للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وسيصدر تقرير مالي مكمل لهذا التقرير عن مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء في موعد أقصاه ١ أيار/مايو ٢٠١٧. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الموقع الشبكي التالي: http://mptf.undp.org، والحصول على معلومات كاملة عن فرادى المشاريع من بوابة مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء (http://mptf.undp.org).

ثانيا – الأداء العالمي والدروس المستفادة

٢ – كان عام ٢٠١٦ إيذانا بحدث تاريخي تمثل في اعتماد الجمعية العامة ومجلس الأمن لقرارين متزامنين بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (انظر A/69/968-S/2015/490)، شكلا أكثر القرارات شمولا وأبعدها مدى بشأن بناء السلام حتى الآن. وينطوي تأكيد قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) على الأهمية المحورية للحفاظ على السلام، الذي يشمل ضرورة منع نشوب النزاعات، وضرورة معالجة جميع مراحل دورة النزاع، وأهمية كسر حالات التقوقع، سواء في المقر أو في الميدان، والحاجة إلى ضمان المسؤولية الوطنية ومبدأ استيعاب الجميع، على آثار هامة بالنسبة للأولويات الاستراتيجية لصندوق بناء السلام. وقد رحبت الجمعية العامة ومجلس الأمن في القرارين بالعمل القيّم الذي اضطلع به الصندوق باعتباره صندوقا حفّازا للتمويل الجماعي، وأقرت بحاجة جهود بناء السلام في الأمم المتحدة إلى ما يكفي من تمويل مستدام يمكن التنبؤ به.

٣ – ومن أجل تجديد موارد صندوق بناء السلام، نُظم مؤتمرٌ وزاري لإعلان التبرعات على هامش الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وحظي المؤتمر، الذي اشتركت في استضافته حكومات كينيا وهولندا والمكسيك وجمهورية كوريا والصومال وسري لانكا والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، بدعم سياسي قوي من ٣٢ وزيرا للشؤون الخارجية ساندوا نهج الصندوق إزاء الحفاظ على السلام ومساهمته فيه. وعلى الرغم من هذا التأييد الكبير، لم يرق مبلغ ١٥٢,٥ مليون دولار من التعهدات إلى الهدف المنشود وقدره ٣٠٠ مليون دولار كحد أدنى لازم لاستمرار العمليات لمدة ثلاث سنوات. وكما أبرز نائب الأمين العام في الجلسة الختامية، فإن المؤتمر لا يشكل نهاية الجهود الرامية إلى تأمين موارد كافية يمكن التنبؤ بها للصندوق بل بدايتها. وتشمل هذه الجهود الخيارات المتاحة

لتمويل عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام التي سيتم توضيحها في تقريري المقبل عن الحفاظ على السلام، المطلوب بموجب القرارين المذكورين آنفا.

٤ - وخلال عام ٢٠١٦، ظل مكتب دعم بناء السلام يحذر من أنه سيتعذر عليه، من دون تمويل يمكن التنبؤ به، الحفاظ على مستويات الدعم الحالية، ناهيك عن الاستجابة للطلبات الجديدة. وقد رصد صندوق بناء السلام مخصصات قدرها ٩٦٦ ٩٥٦ ٧٠ مليون دولار من أجل ١٧ بلدا في عام ٢٠١٦ (انظر الجدول ١ عن الحافظة النشطة لصندوق بناء السلام). وفي مقابل ذلك، تلقى الصندوق مبلغ ٦٩٢ ٧٦٠ ٥٧ مليون دولار في شكل مساهمات. وقد اعترف المؤتمر والاستعراضات المتعددة والتقييمات الخارجية للصندوق بالدور الفريد الذي يضطلع به في كفالة الاتساق الاستراتيجي، وتمويل الأنشطة المحفوفة بالمخاطر السياسية واللازمة في نفس الوقت. وسيلزم أن يترجم هذا الاعتراف قريبا إلى تمويل مستدام يمكن التنبؤ به إذا أريد للصندوق أن يظل شريكا موثوقا به للدول والمجتمعات الملتزمة بالحفاظ على السلام.

٥ - وقام صندوق بناء السلام، على ضوء نجاح استثماراته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ على طول الحدود بين قيرغيزستان وطاجيكستان، بصقل هذا الدور الفريق في عام ٢٠١٦، وأجرى المزيد من الجهود عبر الحدود على طول الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار، ودعم العودة المستدامة للاجئين الصوماليين من كينيا إلى منطقة بايدوا في الصومال. وعلى إثر البعثة المشتركة التي قام بها في الربع الثاني من عام ٢٠١٦ ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شمباس، ومكتب دعم بناء السلام، يتوقع الصندوق تنفيذ مبادرتين جديدتين لمنع التطرف المصحوب بعنف في منطقة الساحل في عام ٢٠١٧: مبادرة على طول الحدود بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وأخرى بين تشاد والكاميرون. وسوف يدعم الصندوق أيضا الحوار الإقليمي في البلقان، الذي يقوده أعضاء من هيئة الرئاسة الثلاثية للبوسنة والهرسك. وتأتي قدرة الصندوق على الاستثمار عبر الحدود لتسدّ ثغرة هامة في تمويل بناء السلام، وهي ستظل تشكل إحدى أولويات الصندوق.

٦ - وفي عام ٢٠١٦، أخذ صندوق بناء السلام بمزيد من الفعالية في تنفيذ ولايته المتمثلة في الإقدام على مخاطر محسوبة. فقد خصص في أيار/مايو مبلغ مليوني دولار للصومال من أجل تعزيز عملية تقديم الخدمات الأساسية محليا وتوجيه الأموال من خلال القنوات الوطنية، ليشكل ذلك أول مبادرة تقوم بها الجهات المانحة. وكي يعزز الصندوق قدرته على اتخاذ مثل هذه المخاطر، أقر العمل بالشرائح القائمة على الأداء من أجل الحد من المخاطر المالية التي يتعرض لها الصندوق في البيئات المحفوفة بالخطر وأيضا من أجل الاستفادة إلى أقصى حد من موارده الشحيحة. وقد طبق الصندوق هذه الممارسة عن طريق نقل أجزاء فقط من التزاماته البالغة

١٣ مليون دولار إلى خطة أولويات الصومال، ومبلغ ٢,٩ مليون دولار لتعزيز المصالحة الوطنية في ليبيا، ومبلغ ٢,٣ مليون دولار لحشد التمويل للعمل الذي تقوم به اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار في ميانمار. وبما أنّ الصندوق يفكر في استثمارات جديدة ومستمرة في عام ٢٠١٧ في مناطق تعاني من العنف أو عدم الاستقرار السياسي، مثل بوروندي وجنوب السودان واليمن، فإنّه سوف يلجأ بصورة متزايدة إلى ممارسات مماثلة تشجع على المرونة مع تقليل التعرض للمخاطر.

٧ - وعلى الرغم من المخاوف بشأن مستويات التمويل، سجل صندوق بناء السلام إنجازات كبيرة في عام ٢٠١٦. وقد كان استوفى في عام ٢٠١٥، وللمرة الأولى، الهدف المحدد في خطة عملي المؤلفة من سبع نقاط بشأن بناء السلام المراعي للاعتبارات الجنسانية عن طريق تخصيص نسبة ١٥ في المائة من الموارد لتمكين المرأة. وفي عام ٢٠١٦، يسرني الإبلاغ بأن الصندوق تجاوز هذا الهدف، بتخصيص نسبة ٢٠ في المائة لتمكين المرأة. ويظلّ الصندوق المكتب الوحيد داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة الذي حقق هذا الهدف. وقد تحققت هذه النتيجة الهامة من خلال مجموعة من التدابير، بما في ذلك زيادة التحسينات في منهجية حساب المخصصات وإطلاق مبادرة ثالثة لتعزيز المساواة بين الجنسين. وستشمل خطة أعمال الصندوق المقبلة توجيهات أوضح بشأن توخي الشفافية في الميزنة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وذلك من أجل تيسير عملية تتبع الموارد في المستقبل.

٨ - وبالإضافة إلى مساعدة الصندوق على تجاوز نسبة ١٥ في المائة المستهدفة، حققت مبادرة تعزيز المساواة بين الجنسين عام ٢٠١٦، التي أطلقت بالتزامن مع أول مبادرة للصندوق في مجال تعزيز مواهب الشباب، إنجازات جديدة غير مسبوقة على عدد من المستويات الأخرى. واستجابت المبادرة إلى التوصيات الواردة في استعراض عام ٢٠١٥ لهيكل بناء السلام والداعية إلى المشاركة بشكل أوثق مع المجتمع المدني عن طريق تمويل منظمات المجتمع المدني بشكل مباشر ولأول مرّة. وقد أتاحت مبادرات التشجيع على المساواة بين الجنسين وتعزيز المواهب الشبابية جميعا مبلغ ٧,٧ مليون دولار إلى منظمات المجتمع المدني في ثمانية بلدان. وعلاوة على ذلك، أتاحت مبادرة تعزيز مواهب الشباب قناة التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة لأول مرة من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن.

٩ - وتعد قوة شراكات صندوق بناء السلام من الأمور الأساسية لنجاحه. فقد استمر الصندوق ولجنة بناء السلام، طوال عام ٢٠١٦، في تعزيز التعاون بينهما. وبناء على نتائج الجلسات غير الرسمية السابقة بشأن الصومال وبوركينا فاسو ومنطقة غرب أفريقيا، عقدت اللجنة مناقشة عن نتائج بناء السلام في قيرغيزستان، حيث سلط نائب رئيس مكتب رئيس

قيرغيزستان الضوء على الدعم الحيوي الذي يقدمه الصندوق لاستراتيجية الحكومة لبناء السلام، وكذلك للمبادرة العابرة للحدود مع طاجيكستان. وبالإضافة إلى الأعمال المخصصة لدول بعينها، عقدت اللجنة مناقشة عن الصعوبات في حشد التمويل الكافي والقابل للتنبؤ به من أجل بناء السلام، وذلك تحسبا لمؤتمر إعلان التبرعات الرفيع المستوى الذي دعت خلاله الدول الأعضاء إلى التبرع بسخاء. وأخيرا، قدّم رئيس الفريق الاستشاري للصندوق إحاطة إلى اللجنة عن الاجتماع الذي عقده الفريق في كانون الأول/ديسمبر وركز فيه على تقييم النتائج التي حققها الصندوق في عام ٢٠١٦. وعرض رئيس الفريق الاستشاري أيضا مخططا لخطة أعمال الصندوق القادمة، وأعرب مرّة أخرى عن القلق إزاء الحالة المالية للصندوق.

١٠ - ويعتمد الدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام أيضا على شراكة الأمم المتحدة مع البنك الدولي في عام ٢٠١٦. فقد اشتركت المنظمتان في قيادة تصميم عمليتي التخطيط للإنعاش وبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى واليمن، وشاركتا في بعثات تقدير الهشاشة والتقييم الاستراتيجي في بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الصومال، ساعد دعم إدارة المخاطر الذي يموله الصندوق الأممَ المتحدة والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي في وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر تشترك فيها الصناديق الاستئمانية الثلاثة كلها المنشأة في إطار ميثاق الاتفاق الجديد المتعلق بالصومال.

١١ - كما واصل صندوق بناء السلام تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة واستخدام التمويل الجماعي المشترك من أجل تعظيم أثر استثماراته. وفي كولومبيا وميانمار، كان الصندوق أول من ساهم في آليات التمويل المشتركة التي تقودها الأمم المتحدة من أجل حشد أموال إضافية وتمكين الأفرقة القطرية من التفاعل المتسق مع المجتمع الدولي من الحصول على الدعم. وفي سري لانكا، تم من خلال القيادة الحكومية استخدام عملية خطة أولويات الصندوق من أجل وضع استراتيجية لبناء السلام أوسع نطاقا بكثير، وبالتالي تكييف استثمار الصندوق البالغ ٧ ملايين دولار لأجل حشد مزيد من التمويل يصل إلى عشرة أضعاف. واستَخدم الصندوق دعمه أيضا لحفز التماسك في سياقات البعثات. فعلى طول الحدود بين كوت ديفوار وليبريا، قامت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بمواءمة استخدام الاشتراكات المقررة للتمويل البرنامجي مع استثمارات الصندوق. وعلاوة على ذلك، عمل الصندوق بشكل وثيق مع إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل دعم نشر مستشارين في مجال السلام والتنمية ضمن سياقات غير مرتبطة بالبعثات كوسيلة للتأكد من أن استثمارات الصندوق تراعي ظروف النزاعات وتسترشد بالتحليل السياسي الصارم.

١٢ - وواصل صندوق بناء السلام توسيع نطاق شراكته مع الجهات الفاعلة والمنظمات الإقليمية وتعزيز النهج الإقليمية إزاء بناء السلام. وبدأ مكتب دعم بناء السلام مناقشات بشأن إبرام مذكرة تفاهم دائمة مع الاتحاد الأفريقي على أساس شراكته الجارية في بوروندي، حيث دعم، بالاشتراك مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي، العمل الذي يقوم به مراقبو حقوق الإنسان التابعون للاتحاد الأفريقي.

١٣ - واستفاد الصندوق أيضا من شراكته الطويلة الأمد مع المركز الأفريقي للتسوية البناءة للتراعات، الذي تكرم باستضافة حلقة العمل العالمية الرابعة للصندوق في ديربان، جنوب أفريقيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، حيث جمعت هذه الحلقة بين ممثلي الحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من ثمانية بلدان، وكذلك ممثلين عن الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي. وشاركت أيضا جهات مانحة ثنائية، بما في ذلك أستراليا، والدانمرك، والسويد، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وأتاحت حلقة العمل، وموضوعها ”الاستثمار في الشباب“، فرصة لإجراء مناقشة صريحة للتحديات والفرص في مجال إشراك الشباب على نحو مجد ومنصف في بناء السلام، ولسبل المضي قدما بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن.

١٤ - وخلال ٢٠١٦، وتمشيا مع التركيز في القرارين الآنفين على مسألة الحفاظ على السلام في جميع مراحل دورة التراعات، واصل صندوق بناء السلام التأكيد على الاستثمارات في مجال منع العنف ووقف أعمال التصعيد وتحقيق الاستقرار. وعلى سبيل المثال، سيساعد تخصيص مبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار لمكتب مبعوثي الخاص إلى اليمن على تيسير التوصل إلى تسوية سياسية بقيادة يمنية. وتستهدف الاستثمارات في النيجر وعلى الحدود بين قيرغيزستان وطاجيكستان وليبريا وكوت ديفوار دعم الحكومات من أجل الاستجابة بفعالية لطلبات المواطنين قبل أن تتحول حالات الشعور بالإحباط أو بعدم الثقة إلى أعمال عنف.

١٥ - ولا تزال التوقعات بالنسبة لعام ٢٠١٧ تبعث على الأمل، حيث شرع عدد من البلدان، من بينها سيراليون وغينيا، في الاستغناء تدريجيا عن مبادرات الصندوق التقليدية الأوسع نطاق. وعلاوة على ذلك، سوف يتطلب التحوّل المرتقب لبعثات حفظ السلام في كوت ديفوار وهايتي وليبريا إقامة شراكة وثيقة بين البعثات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. والصندوق مؤهل بشكل جيد لكي يدعم هذه الشراكة. فهو سيواصل، مع بداية عقده الثاني، البحث عن سبل جديدة ومبتكرة لتحسين إدارة موارده الشحيحة. وفي ضوء الزيادة في الاحتياجات العالمية والولاية المجددة التي منحتها الجمعية العامة ومجلس الأمن في القرارين المعتمدين في عام ٢٠١٥، أصبح الصندوق ملتزما بشكل مضاعف بتحسين شراكاته المؤسسية

وتوسيع نطاقاتها، بما في ذلك مع منظمة التحالف الدولي لبناء السلام (Interpeace) ومؤسسة أواصر السلام (PeaceNexus) ومؤسسات الأمم المتحدة المتلقية للدعم. ومع ذلك، تظلّ قدرة الصندوق على الاستجابة للنداء الموجه في ذينك القرارين بشأن بناء السلام وعلى التنفيذ الكامل لخطة أعماله مرهونة بسلامة وضعه المالي.

الجدول ١

الحافظة النشطة لصندوق بناء السلام بما في ذلك القرارات المتخذة في عام ٢٠١٦

(بدولارات الولايات المتحدة)

		موافقات عام ٢٠١٦		
		التحويلات التراكمية حتى الآن	مرفق الاستجابة الفورية	مرفق بناء السلام والإنعاش
	تاريخ الموافقة على خطة الأولويات	(بدولارات الولايات المتحدة)		
بلدان لجنة بناء السلام				
بوروندي	شباط/فبراير ٢٠٠٨، أيار/مايو ٢٠١١، شباط/فبراير ٢٠١٤	٦٣ ٩٤١ ٩٦٦	٣ ٢٩٦ ٧٨٤	–
جمهورية أفريقيا الوسطى	حزيران/يونيه ٢٠٠٨، شباط/فبراير ٢٠١٠	٥٦ ١٩٠ ٧٦٥	٢٦٧ ٥٠٠	–
غينيا	نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٣ (تواريخ متعددة)	٦١ ٦٣٤ ٨٥٤	١ ٠٠٠ ٠٠٠	–
غينيا – بيساو	حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥	٣٢ ١٥٧ ٥٣٤	٥٣٤ ١٨٤	–
ليبريا	شباط/فبراير ٢٠٠٨، أيار/مايو ٢٠١١، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣	٤٦ ٣١٨ ٦٧١	١ ٩٤٩ ٨٨٨	–
سيراليون	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	٥٢ ١٦٩ ٧٣٦	–	–
	المجموع الفرعي	**٣١٢ ٤١٣ ٥٢٦**	**٧ ٠٤٨ ٣٥٦**	–
البلدان غير المدرجة في برنامج لجنة بناء السلام				
البوسنة والهرسك		٢ ٠٠٠ ٠٠٠	–	–
كولومبيا		٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	–
جزر القمر	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أيار/مايو ٢٠١٣	١٢ ٣٣٢ ٢٢٧	–	–

		التحويلات التراكمية حتى الآن	موافقات عام ٢٠١٦	
			مرفق الاستجابة الفورية	مرفق بناء السلام والإنعاش
	تاريخ الموافقة على خطة الأولويات	(بدولارات الولايات المتحدة)		
كوت ديفوار	تموز/يوليه ٢٠٠٨، نيسان/أبريل ٢٠١٤	٣٣ ٧٢٧ ٧٥٠	٣ ٥٠٠ ٠٠٠	–
جمهورية الكونغو الديمقراطية	تموز/يوليه ٢٠٠٩، حزيران/يونيه ٢٠١٥	٣١ ٦٢٧ ٠٦٩	–	–
غواتيمالا	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	١٣ ٣٣١ ٧٢٣	١٠ ٤٠٦ ٩١٩	–
كينيا[أ]		١ ٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	–
قيرغيزستان	أيلول/سبتمبر ٢٠١٣	٢٩ ٣٠٧ ١٤٩	١ ٩٩٥ ٠٠٠	–
ليبيا		٥ ٤٠٠ ٤١٠	٢ ٩٧٣ ١٠٢	–
مدغشقر	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥	٧ ٠٠٧ ١٨٠	–	–
مالي		١٣ ٤٣٢ ١٧٧	٣ ٩٧٥ ١٤٦	–
ميانمار		١٠ ٠٨٠ ٨٤٦	٣ ٢٤٣ ٦٤١	–
نيبال	تموز/يوليه ٢٠٠٨، أيار/مايو ٢٠١٢	٢٠ ٤٧٢ ٠١٩	–	–
النيجر	آب/أغسطس ٢٠١٥	١٣ ٠٩٩ ٦٥٠	–	–
بابوا غينيا الجديدة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤	٩ ٠٩٠ ٨٣٦	–	–
الفلبين		٢ ٩٩٦ ٥٧٠	–	–
جزر سليمان		٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	–
الصومال	حزيران/يونيه ٢٠١٦	٢٧ ٦٤١ ١٦٣	٥ ٥١٤ ٩٧٢	١٣ ٠٠٠ ٠٠٠
جنوب السودان	شباط/فبراير ٢٠١٣	١٤ ٥٢١ ٩٤٧	–	–
سري لانكا	آب/أغسطس ٢٠١٦	٨ ٢٨٠ ٨٤٢	٥ ٣٩٩ ٨٣٠	٧ ٠٠٠ ٠٠٠
طاجيكستان[أ]		١ ٦٠٠ ٠٠٠	–	–
اليمن	آذار/مارس ٢٠١٤	٢٠ ٧٠٣ ٥٥٤	٩٠٠ ٠٠٠	–
المجموع الفرعي		**٢٨٢ ٦٥٣ ١١٢**	**٤٣ ٩٠٨ ٦١٠**	**٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠**
المجموع[ب]		**٦٠٢ ١٤٤ ٩٩٤**	**٥٠ ٩٥٦ ٩٦٦**	**٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠**

المصدر: مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

ملحوظة: الجدول ١ يبيّن قرارات التمويل التي اتخذت عام ٢٠١٦، وليست الأموال المحولة.

(أ) كمقابل للمشاريع العابرة للحدود. ولا يشير الإدراج إلى أهلية كينيا أو طاجيكستان للاستفادة من صندوق بناء السلام.

(ب) يشمل البلدان التي توجد بها حافظات نشطة لصندوق بناء السلام في عام ٢٠١٦.

ثالثا – أعمال صندوق بناء السلام المتعلقة ببلدان بعينها

ألف – البلدان المدرجة في برنامج لجنة بناء السلام

بوروندي: دعم مساحات الحوار وحقوق الإنسان أثناء الأزمة المستمرة

١٦ – تتسم الحالة في بوروندي باستمرار المأزق السياسي، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتدفقات اللاجئين إلى البلدان المجاورة وتدهور الحالة الاقتصادية والإنسانية. والحصول على معلومات يمكن التحقق منها مسألة جوهرية في هذا السياق، وهو ما يدعمه الصندوق عن طريق التمويل المقدّم إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل الاضطلاع بأنشطة حيوية في مجال رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وللمرة الأولى، قدَّم الصندوق أيضا تمويلا مباشرا إلى منظمة إقليمية، أي من خلال دعم عملية نشر ٣٢ من أصل ١٠٠ من مراقبي حقوق الإنسان التابعين للاتحاد الأفريقي والمشاركين في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في بوجومبورا ومناطق أخرى من البلد.

١٧ – كما واصل الصندوق تعزيز الحوار والقدرات المتعلقة بحل النزاعات على الصعيد المحلي. وواصلت شبكة تضم أكثر من ٥٠٠ من النساء القائمات بالوساطة معالجة النزاعات المحلية وجمعت بين نساء من مختلف الانتماءات السياسية؛ وأُتيحت للشباب في المناطق الحضرية فرص اجتماعية واقتصادية محددة الهدف ترمي إلى تحسين التماسك الاجتماعي والأمن المجتمعي؛ وتمكَّن الأطفال والشباب في مختلف مقاطعات بوروندي من المشاركة في حل النزاعات بالوسائل السلمية ومن تنمية الكفاءة الثقافية والتسامح من خلال المسرح التفاعلي والدعم النفسي والاجتماعي.

١٨ – بيد أن السياق السياسي قد أثَّر سلبا على تنفيذ خطة أولويات بناء السلام الحالية. وتجدر الإشارة إلى أن الموارد التي تم اعتمادها لدعم جهود الوساطة بقيادة جماعة شرق أفريقيا تعذَّر استيعابها بسبب عدم التزام مختلف أصحاب المصلحة البوروندیين بخوض حوار سياسي شامل. ويواصل فريق الأمم المتحدة القطري وأمانة الصندوق العمل على التكيف مع السياق بهدف تقديم دعم مرن، كما يتضح من توسيع نطاق الشراكات مثل الشراكة مع الاتحاد الأفريقي.

جمهورية أفريقيا الوسطى: الدعم المقدَّم لجهود الإنعاش وتوطيد السلام

١٩ – في ١ آذار/مارس ٢٠١٦، أعلنت المحكمة الدستورية النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية التي عقدت في جمهورية أفريقيا الوسطى، مؤكدةً تولّي فوستين أرشانج توادیرا

الرئاسة وانتهاء عملية الانتقال السياسي التي دامت عامين في ذلك البلد. وقَدَّم مشروع مدعوم من الصندوق المساعدة في وضع مدونة لقواعد حسن السلوك، وقَّعتها الأحزاب السياسية والمرشحين للانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، واسترشدت بها الحملة الانتخابية التي اتسمت بأجواء سلمية في العموم.

٢٠ - وبعد تولّي السيد توادیرا مهام منصبه، أكّد عزم حكومته على التصدي لجذور النزاع، بوسائل منها الدخول في حوار مع الجماعات المسلحة. وعلى الرغم من هذه الخطوات الإيجابية، لا يزال البلد يواجه تحديات في مجال بناء السلام، تفاقمت بسبب محدودية قدرات الدولة.

٢١ - وفي هذا السياق، مثّلت الخطة الوطنية للإنعاش وتوطيد السلام، التي تحدد الاحتياجات والأولويات للسنوات الخمس المقبلة، بما في ذلك السلام والأمن وتجديد العقد الاجتماعي، الأساس لعقد مؤتمر للمانحين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في بروكسل. وقامت الحكومة والمجتمع الدولي خلال هذا المؤتمر بالتوقيع على إطار المشاركة الاستراتيجي الممتد خمس سنوات، الذي يضمن المشاركة الاستراتيجية على أعلى المستويات السياسية وبقيادة وطنية من أجل تنفيذ الأولويات الرئيسية للحكومة وتوطيد السلام والاستقرار.

٢٢ - والمشاريع الجارية للصندوق تتماشى بالفعل مع كلا الإطارين. وفي عام ٢٠١٦، أتاحت إحدى المبادرات الرامية إلى الحد من العنف المجتمعي، نفذتها المنظمة الدولية للهجرة تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فرص عمل مؤقتة لقرابة ٢ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين في ائتلاف سيليكا السابق وأعضاء المجتمعات المحلية التي عادوا إليها. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الصندوق الدعم لعملية استعادة الأمن العام والخدمات الأساسية، بما في ذلك إصلاح المباني الإدارية وتجهيزها، في مقاطعتي أوبو وبيراو.

٢٣ - وستُنفذ في عام ٢٠١٧ مجموعة مهمة من وسائل الدعم المقدمة من الصندوق لمكافحة الإفلات من العقاب ولإصلاح القطاع الأمني وتعزيز الحوار السياسي، وذلك من أجل المساعدة على بدء تنفيذ الخطة الوطنية وإطار المشاركة.

غينيا: تعزيز الإنجازات التي تحقّقت في المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية

٢٤ - عقب محادثات مطولة، اتفقت الأحزاب السياسية في يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ على إجراء الانتخابات المحلية التي طال انتظارها في شباط/فبراير ٢٠١٧، توطيدا للمكاسب المتحققة في الانتخابات الرئاسية التي جرت في أجواء سلمية نسبيا.

٢٥ - وانتهت في ٢٠١٦ المرحلة الثانية من خطة الأولويات الثانية لبناء السلام التي خصصت اعتمادات بمبلغ يزيد عن ١٥ مليون دولار. ومن خلال الخطة، أحرزت غينيا تقدما فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية وتقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي للفئات الضعيفة من الشباب، بمن فيهم المنتسبون سابقا إلى القوات المسلحة، وإضفاء الطابع المؤسسي على الآليات المحلية لتسوية النزاعات.

٢٦ - وعلى وجه التحديد، قدّم الصندوق الدعم لعملية الإصلاح الكلية لقطاع الأمن، وأسهم بذلك في إدخال تغيرات على الأطر القانونية والسياساتية، وتطوير قدرات قوات الأمن والدفاع، وتنسيق الدعم الدولي. وأُنشئ إطار للخفارة المجتمعية ودُرِّب ٥٥٠ من ضباط الشرطة على العمل بالنهج الجديد. وأعيد فتح أكاديمية الشرطة الوطنية بعد إغلاقها لمدة ١٥ سنة. كما ساعدت استثمارات الصندوق على الاستفادة من زيادة الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، الذي بلغ مجموعه أكثر من ١٧ مليون، وكذلك من ٧ مليون دولار استثمرتها حكومة غينيا في عام ٢٠١٦.

٢٧ - ولئن كان الأثر الإجمالي لاستثمارات الصندوق سوف يتأكد من خلال تقييم نهائي مستقل يُجرَى في عام ٢٠١٧، فإنّ غينيا من المقرر أن تصبح أول بلد يحقق الاستغناء عن برنامج لجنة بناء السلام، ويؤشر بذلك على الثقة القوية في التقدم الذي أحرزه خلال عقد من الدعم المقدّم من الصندوق واللجنة.

غينيا - بيساو: دعم الحوار والمصالحة الوطنية

٢٨ - لا تزال غينيا - بيساو تعاني عدم استقرار المؤسسات والجمود السياسي، الأمر الذي يؤثر على الإدارة الفعالة للبلد وعلى تنفيذ خطة الأولويات. فقد قدّم صندوق بناء السلام، من خلال هذه الخطة، الدعم للمساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو للحفاظ على جهود الوساطة التي تقودها حاليا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد أسفرت هذه الجهود عن وضع خريطة طريق وعن التوقيع في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ على اتفاق كوناكري من قبل جميع الأطراف السياسية الفاعلة الرئيسية. وفي الوقت نفسه، قدّمت البعثةُ للّجنة المنظِّمة للمؤتمر الوطني حول موضوع ”المسارات المؤدية إلى السلام والتنمية“ المساعدة على تطوير قدراتها، وأسهمت في إعداد عملية المصالحة الوطنية على نحو أكثر شمولا.

٢٩ - ولئن كان أحد المشاريع المعنية باستحداث سجل مدني، من شأنه أن يوفر الأساس لحصول الفئات الضعيفة على الخدمات الاجتماعية والمشاركة المدنية، قد شهد بداية ناجحة

في عام ٢٠١٦، فإنّ تنفيذ مشروع يهدف إلى المساهمة في زيادة فعالية قطاع العدالة قد تعرقل بسبب المأزق السياسي. ويواصل فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة تيسير تطوير وتنفيذ مشاريع مصممة لمواجهة التحديات والحفاظ على مرونة البرمجة داخل هذه البيئة السياسية الصعبة.

ليبريا: توطيد المكاسب أثناء مرحلة الخفض التدريجي للبعثات

٣٠ - تشكل سنة ٢٠١٦ موعد نهاية جميع المشاريع المدعومة باستثمارات الصندوق في ليبريا البالغة ٣٠ مليون دولار والقائمة على مرحلتين. وهذه المشاريع، التي أُطلقت في ٢٠١١، ستُقيَّم على نحو مستقل من أجل الوقوف على ما تحقق من نتائج في مجال بناء السلام.

٣١ - وطوال المرحلتين، دعم الصندوق خطة بناء السلام وخريطة طريق المصالحة في ليبريا، التي اقترنت من خلالها الاستثمارات في مجالي العدالة والأمن بآليات المصالحة. ومنذ عام ٢٠١١، بدأت خدمات العدالة والأمن تتحول إلى اللامركزية من خلال ثلاثة مراكز للعدالة والأمن. وتؤدي لجان السلام المشكَّلة على صعيد المقاطعات بدعم من الصندوق دورا رئيسيا في الوساطة في النزاعات المحلية، في تقوم عملية بالافا هات بدعم الحوار وتحقيق التعافي من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالنزاع. وعلى مستوى المجتمعات المحلية، توفر أكواخ السلام حيزا لمشاركة المرأة في عملية بناء السلام على الصعيد المحلي والتصدي للعنف الأسري. وفي حين أن بعض أكواخ السلام قائمة على الاكتفاء الذاتي من خلال مبادرات التمكين الاقتصادي، فإنّ البعض الآخر ما زال يتطلب استثمارات إضافية لضمان استدامته.

٣٢ - وقد وافق الصندوق على تخصيص ما مجموعه ٣ ملايين دولار لكي تشارك ليبريا في ٢٠١٧ في مبادرة عابرة للحدود مع كوت ديفوار. ويأتي هذا المشروع، المصمم بهدف بناء الثقة بين الجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية المعنية بأمن الحدود، استجابةً لنداء من رئيسي البلدين دعا فيه إلى الانتباه إلى المناطق الحدودية تحسبا للتخفيض التدريجي لقوام بعثات حفظ السلام. وسيقترن المشروع بأموال برنامجية من الاشتراكات المقررة لكل بعثة ليتم التأكد من إيلاء الاهتمام إلى المجتمعات المحلية القائمة على الحدود.

٣٣ - وفي عام ٢٠١٦، أقرّ الصندوق أيضا أول مساهمة مباشرة يقدمها إلى منظمة غير حكومية محلية، هي منظمة إديوكير (Educare)، من أجل تعزيز مشاركة المرأة في حل النزاعات المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية.

٣٤ - واستشرافا للمستقبل، سيواصل الصندوق توفير الدعم لليبيريا حيث تشير توقعاته إلى إنهاء أعمال الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وإلى تنظيم الانتخابات الرئاسية.

سيراليون: تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان ومنع العنف الانتخابي

٣٥ - دعَم الصندوق نشر مستشار للسلام والتنمية ومستشار لشؤون حقوق الإنسان، وعمل على تعزيز قدرات لجنة حقوق الإنسان في عام ٢٠١٦. وستكون الانتخابات العامة المقرر عقدها في أوائل ٢٠١٨ أول انتخابات تُعقد دون حضور بعثة قائمة على تكليف من مجلس الأمن، ليشكل الأمر بذلك معلما هاما على طريق التحول الديمقراطي للبلد. وسيعمل الصندوق عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل منع العنف الانتخابي أو تخفيف وطأته، لا سيما من خلال إشراك الشباب.

باء - البلدان المستفيدة الأخرى

البوسنة والهرسك: إفصاح الشباب عن آرائهم من خلال منبر للحوار

٣٦ - تقلّص استثمار الصندوق البالغ ٢ مليون دولار في مشروع ''الحوار من أجل المستقبل'' في عام ٢٠١٦، وذلك بعدما وصل إلى أكثر من ٣٠ في المائة من السكان. ويسعى هذا المشروع، الذي اشترك في تنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وحصل على دعم الأعضاء الثلاثة في هيئة الرئاسة الثلاثية، إلى تعزيز التماسك الاجتماعي عن طريق إفساح المجال أمام المواطنين من المكوّنات الثلاثة جميعا ومن مكونات أخرى لكي يتفاعلوا ويناقشوا مع بعضهم ومع صناع القرار الأولويات المتعلقة ببناء السلام وبناء الثقة. وخلص تقييم مستقل إلى أن المشروع، بتوجُّهه الشبابي القوي، ساعد على تقليل الشعور بالسخط لدى الشباب من نسبة مذهلة قدرها ٩٧ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٨٧ في المائة في عام ٢٠١٦. ووجَّه المشروع أيضا التركيز إلى التعليم المتعدد الثقافات وقام بحفز التعاون بين طلاب الجامعات في بانيا لوكا وموستار وسراييفو.

كولومبيا: مساعدة ضحايا النزاع الذي دام عقودا

٣٧ - وأدى اتفاق السلام التاريخي بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، الذي وقعه الطرفان وصدَّق عليه الكونغرس الكولومبي في تشرين الثاني/نوفمبر، إلى تجدُّد الأمل في السلام الدائم. وفي آب/أغسطس، أقر الصندوق مشروعا

مخصصا لدعم التعويضات الجماعية لضحايا النزاع المسلح. ويركّز هذا المشروع، الذي ينفذه البرنامج الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة بالتعاون الوثيق مع حكومة كولومبيا، على دعم الضحايا في المناطق ذات الوجود التاريخي للقوات الثورية، ليساعد بذلك على تمهيد الطريق للتنفيذ السلس للاتفاق وبناء الثقة في عملية السلام. وقُدِّم الدعم إلى هذا المشروع في شباط/فبراير ٢٠١٦ عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد المانحين المخصص لكولومبيا في مرحلة ما بعد النزاع، الذي كان صندوق بناء السلام أحد أوائل المساهمين فيه. ومنذ ذلك الحين، تم حشد أكثر من ٤٠ مليون دولار من التبرعات من أجل تنفيذ اتفاق السلام.

كوت ديفوار: الوقاية عن طريق تحديد بؤر النزاع على الصعيد الوطني

٣٨ - تعزز الخطة الثانية للأولويات في كوت ديفوار المكاسب التي تحققت من قبل في مجال بناء السلام وذلك بزيادة قدرة الدولة على تقديم الخدمات وتشجيع التماسك الاجتماعي، وبتعزيز آليات منع نشوب النزاعات وحلها على الصعيد المحلي. وفيما يتعلق بهذه الآليات، أتاح تحديد بؤر النزاع في الوقت الحقيقي الرد السريع وتعديل التدخلات، بما في ذلك تحويل التركيز إلى الشمال بعد اندلاع نزاعات عنيفة بين المزارعين ومربي الماشية. وإضافة إلى ذلك، أدى الدعم المحدد الأهداف المقدم للسلطات المحلية إلى إنشاء لجان أمن إقليمية. ويسرت هذه اللجان إجراء حوارات منتظمة بين المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في مجال الأمن، أدت إلى زيادة درجة الثقة وبالتالي إلى تهيئة البيئة السلمية التي سادت خلال الفترة الانتخابية في نهاية ٢٠١٦.

٣٩ - وستعمل مؤسسة CARE الدولية، وهي أول منظمة للمجتمع المدني تتلقى الدعم من الصندوق في كوت ديفوار، في منطقة الحدود الليبرية من أجل تعزيز مشاركة النساء والشباب في النظم القائمة لتسوية النزاعات. وتكامل هذا العمل مع المشروع العابر للحدود المعتمد حديثا يعني أن كافة الجهات الفاعلة الحكومية الدولية وغير الحكومية، فضلا عن الحكومة، ستعمل معا من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي.

جمهورية الكونغو الديمقراطية: دعم الاستقرار

٤٠ - في خضم الاحتجاجات المميتة واستقطاب النقاش حول الانتخابات والحفاظ على الدستور، ولا سيما فيما يتعلق بالفترات الرئاسية، توصلت الحكومة والمعارضة إلى اتفاق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، سيبقى الرئيس كابيلا بموجبه في منصبه حتى إجراء الانتخابات في

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي غضون ذلك، يُتوقع إنشاء مجلس وطني للإشراف على الاتفاق الانتخابي والعملية الانتخابية، وتعيين رئيس وزراء جديد من صفوف المعارضة.

٤١ - وعلى هذه الخلفية، ظلت الحالة الأمنية تؤثر على السكان بصورة غير متناسبة في شرق البلد. وما فتئ صندوق بناء السلام يدعم جهود تحقيق الاستقرار التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ ٢٠٠٩، من خلال توفير التمويل في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار. وتغطي استثمارات الصندوق الركائز الخمس للاستراتيجية، التي تشمل الحوار؛ والأمن؛ وإعادة بسط سلطة الدولة؛ والعودة وإعادة الإدماج والإنعاش؛ والعنف الجنسي والجنساني. وساهمت هذه المشاريع، بدعم من سلطات الدولة في المقاطعات، في خفض التوترات بين الطوائف. وعلى وجه التحديد، استفاد أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ شخص من حل النزاعات وإدارتها بالوسائل السلمية من خلال العمليات القائمة على الحوار الديمقراطي. وأدى دعم استعادة سلطة الدولة، مصحوبا بأنشطة مدرة للدخل، إلى تعزيز المكاسب الأولية المتحققة فيما يتعلق بتحويل مسار النزاع على الصعيد المحلي. وقد حققت استثمارات الصندوق تحسينات ملموسة على أرض الواقع، بما في ذلك تشييد عدد من مراكز الشرطة والمكاتب الحكومية المحلية، ومركز للمساعدة القانونية لضحايا العنف الجنسي. وتعضيدا للتحسينات المُدخلة على الهياكل الأساسية، تم تدريب ١٣٠ من ضباط الشرطة ونشرهم وتعزيز قدرات موظفي الجهاز القضائي، مما أسهم في تحسين الأداء من جانب الجهات الأمنية الفاعلة في جميع أنحاء القطاع. واستفاد ٣ ٣٥٠ شخصا (٥٠ في المائة منهم نساء) من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، مما أفضى إلى تعزيز تماسك المجتمعات المحلية وقدرتها على الصمود، وإلى إبلاغ صوت المرأة داخل الأُسر والمجتمعات المحلية.

غواتيمالا: توسيع نطاق مكافحة الإفلات من العقاب

٤٢ - ظلّت غواتيمالا، طوال عام ٢٠١٦، تشهد تغييرات سياسية ومؤسسية، ناجمة جزئيا عن حرصها على إقامة العدل فيما يتعلق بالانتهاكات الحالية والسابقة بقيادة مكتب المدعي العام، وبالتنسيق مع اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا. وعلى وجه التحديد، شهد عام ٢٠١٦ إنجازا هاما في مجال العدالة الانتقالية، تمثل في تقديم العديد من مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أثناء النزاع المسلح إلى العدالة.

٤٣ - وفي خضم هذه التغييرات التي تمثل تحولا، تبين من تقييم مستقل لخطة أولويات بناء السلام في غواتيمالا للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ أنها أسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز مؤسسات العدالة والأمن وساعدت على زيادة ثقة المواطنين.

٤٤ - وعلى إثر هذا التقييم، أوصت بعثة مشتركة بين الصندوق وإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بمرحلة ثانية من التمويل للحفاظ على الزخم الحالي في مكافحة الإفلات من العقاب وذلك بتجديد الدعم لتعزيز سيادة القانون، وبخاصة العدالة الانتقالية والعدالة الجنائية، من خلال مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

٤٥ - واستجابة لهذه التوصية، وافق الصندوق، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، على مشروع يرمي إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، ويركز على قدرات مكتب المدعي العام في مجال التحقيق بشأن القضايا المتعلقة بالجماعات غير المشروعة والتنظيمات السرية، وبشأن قضايا قتل الإناث. وأُقرت في أواخر عام ٢٠١٦ مرحلة ثانية من الاستثمار في غواتيمالا بمبلغ ٩ ملايين دولار، تتضمن مجموعة من ستة مشاريع تتناول مسائل العدالة الانتقالية وتنطوي على تقديم الدعم لنساء الشعوب الأصلية الناجيات من العنف الجنساني وعلى إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار الدائر بشأن النزاع الاجتماعي.

قيرغيزستان: تحسن العلاقات على الصعيد المحلي يبشر بالخير

٤٦ - انتهى في عام ٢٠١٦ تنفيذ خطة الأولويات في قيرغيزستان التي امتدت على ثلاث سنوات ولقيت الدعم من صندوق بناء السلام باستثمارات قدرها ١٥,١ مليون دولار. وركزت الخطة على ثلاث نتائج هي: (أ) تحقيق السلام والمصالحة عن طريق تعزيز إطار السياسات والإطار القانوني؛ (ب) وبناء قدرة هيئات الحكم الذاتي المحلية على إدارة النزاعات المحلية ودعم التماسك الاجتماعي؛ (ج) وتوفير التعليم المتعدد اللغات لكي يتمكن جميع المواطنين من الحصول على الفرص الاقتصادية والتعليمية. وقد أثمرت القيادة القوية التي أبداها مكتب الرئيس والمنسق المقيم نتائج تزرع، ولو مؤقتا، الثقة باتجاه الطريق إلى المستقبل.

٤٧ - وتكشف الدراسات التي أجريت على الصعيد الوطني لاستطلاع التصورات عن ازدياد ثقة المواطنين بقدرة هيئات الحكم الذاتي المحلية على حل النزاعات، من ٣٠ في المائة في بداية الخطة عام ٢٠١٤ إلى ٨٢ في المائة عند انتهائها. وتعكس تصورات المواطنين انخفاضا فعليا في عدد النزاعات داخل المقاطعات المستهدفة بخطة الأولويات من ٨٢ حالة عنف في عام ٢٠١٤ إلى ١٠ حالات فقط في عام ٢٠١٦. وقد أثار الزخم الإيجابي التفاؤل العام، حيث رأى ٩٨ في المائة من المواطنين تحسنا في العلاقات بين الأعراق.

٤٨ - وتنبع هذه الاتجاهات الإيجابية من التحسينات الملموسة في المجالات المستهدفة بخطة الأولويات، بما في ذلك زيادة نسبة الإناث من أفراد الشرطة من صفر إلى ٧ في المائة خلال الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، على الرغم من انخفاض العدد الإجمالي على الصعيد الوطني. وقامت سلطات الحكم الذاتي المحلية، بالاشتراك مع المواطنين، بتحديد وتنفيذ أكثر من ١٢٠ مشروعا من مشاريع الهياكل الأساسية المحلية الرامية إلى التخفيف من حدة التوترات بشأن الموارد الطبيعية الشحيحة، واستفاد أكثر من ٠٠٠ ٩ طالب من التعليم المتعدد اللغات، وهو الأمر الذي ساعد بالتالي على زيادة التفاهم بين الأعراق وفرص الحياة للفئات المهمشة تاريخيا.

٤٩ - وعلى الرغم من هذه الإنجازات الباهرة، برزت مؤخرا تحديات جديدة تتعلق أساسا بالتجنيد في الجماعات المتطرفة الدينية. وللمضي قدما، سيحدد الصندوق فرصا لمواصلة الدعم الذي يقدمه إلى قيرغيزستان ولتعزيز هذه المكاسب.

ليبيا: دعم المصالحة الوطنية

٥٠ - وافق الصندوق على مشروع بمبلغ ٢,٩ مليون دولار يحمل عنوان ”نحو تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا“ ويهدف إلى مساعدة السلطات الوطنية والمحلية الليبية والمجتمع المدني والشركاء الآخرين في جهودها الرامية إلى استحداث رؤية شاملة للمصالحة الوطنية، تشمل وضع إطار للمصالحة الوطنية وتقديم الدعم إلى المبادرات الشعبية. ويهدف المشروع أيضا إلى النهوض بتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وتمكين الأمم المتحدة من دعم الجهود الرامية إلى توسيع نطاق التوعية وتوافق الآراء بشأن المصالحة الوطنية، التي تعد من الركائز الأساسية لعملية الانتقال السياسي في ليبيا. وسيُنفَّذ المشروع بالتعاون بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب المنظمات غير الحكومية.

مدغشقر: الاستفادة من دروس الماضي لإرشاد عملية وضع البرامج في المستقبل

٥١ - طيلة عام ٢٠١٦، ظلت مدغشقر تواجه عددا من تحديات بناء السلام المحددة في خطة كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لأولويات بناء السلام، ومنها ضعف آليات الحوكمة والمساءلة، وضرورة إصلاح قطاع الأمن، وأوجه التفاوت الشديد بين المجتمعات المحلية في المناطق المركزية ومناطق الأطراف وفي المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

٥٢ - ولمواجهة هذه التحديات، أقرت اللجنة التوجيهية المشتركة في مدغشقر، في آب/أغسطس ٢٠١٦، مبادرتين لتعزيز الحكم الرشيد وإصلاح قطاع الأمن في إطار خطة

الأولويات التي يبلغ تمويلها ١١,٥ مليون دولار. وتدعم المبادرة الأولى تنفيذ استراتيجية الحكومة لمكافحة الفساد، وحماية المبلغين عن المخالفات، وإنشاء لجنة وطنية مستقلة معنية بحقوق الإنسان. أما الثانية فترمي إلى تعزيز الثقة بين السكان وقوات الأمن، لا سيما عن طريق التأهيل المهني لقوات الأمن وبناء قدراتها وتحسين مراقبة الأسلحة.

٥٣ - وأخيرا، لتسهيل عملية إعداد مجموعة منسقة من تدابير الدعم الموجهة إلى الجزء الجنوبي من البلد، طلب الصندوق إجراء دراسة أنثربولوجية يُسترشد بها في تحديد الأولويات وطرائق تقديم الدعم، وفي المساعدة على استخلاص دروس من فشل المحاولات الماضية لبناء السلام والتصدي للتهميش التاريخي. وعلى أساس هذا التحليل، يتوقع من اللجنة التوجيهية المشتركة أن توافق على مجموعة تدابير الدعم الخاصة بالجنوب في أوائل عام ٢٠١٧.

مالي: الحفاظ على اتفاق السلام

٥٤ - على الرغم من الصعوبات في تنفيذ اتفاق السلام، أسفرت مشاريع صندوق بناء السلام في غاو وتمبكتو عن عدد من النتائج الإيجابية. فقد عاد حوالي ٠٠٠ ٤ طفل إلى المدارس في عام ٢٠١٦ وأدرج وزير التعليم الوطني موضوع بناء السلام في المناهج الدراسية، مما استقطب أموالا إضافية من اليابان لتوسيع الأنشطة إلى موبتي. وارتفع عدد حالات العنف الجنساني المبلغة إلى الشرطة من ١ في المائة إلى ١٣,٧ في المائة خلال الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، مما يدل على ازدياد ثقة الضحايا بالشرطة والنظام القضائي. وأنشئ قسم للشؤون الجنسانية داخل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة بهدف التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع. وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، تشير دراسات استقصائية لرصد المجتمعات المحلية، أجريت برعاية الصندوق، إلى أن فعالية الوجهاء في حلّ النزاعات الأهلية آخذة في التناقص ولا تتوافر بعد النظم الرسمية لتسوية النزاعات. وتبين الدراسات الاستقصائية أيضا أن عدم توافر الخدمات الأساسية وفرص العمل في الشمال هو من الأسباب الرئيسية لانضمام الشباب إلى الجماعات المسلحة.

٥٥ - وتم تشييد موقعين للتجميع في غاو وتمبكتو، باستخدام عمال محليين وتحسين فهم السكان لعملية التجميع. إلا أن البطء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أدى إلى تأخر التجميع المقرر في هذه الموقعين لمقاتلين يبلغ عددهم ٢٥٠ ٢ مقاتلا. وتمكن المشروع من تحفيز أموال لبناء خمسة مواقع إضافية، وتعهد البنك الدولي بتقديم مبلغ ٢٦ مليون دولار لبرامج إعادة الإدماج.

٥٦ - وعن طريق مبادرتي تعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالشباب، وافق الصندوق على تخصيص مبلغ ٢,٥ مليون دولار للمشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ميانمار: تقدم متواضع وسط توتر مستمر

٥٧ - كان معظم استثمارات صندوق بناء السلام تقترب من نهايتها في عام ٢٠١٦، بعد أن حققت مكاسب متواضعة. وقد ساعدت المبادرات في مجال إتاحة سبل الحصول على الخدمات الأساسية وتحسين التماسك الاجتماعي على تحسين تصورات الناس عن الحكومة في ولايتي مون وكايين، وشجعت إقامة شبكات الشباب التي تتخطى الحدود العرقية والدينية من أجل التعاون على التصدي للتوترات التي ما انفكت تتصاعد منذ عام ٢٠١٥. وأتاح الدعم المقدم لمركز التنوع والوئام الوطني الإبلاغ المنتظم والتعاون مع كلّ الطوائف في ولاية راخين المضطربة، مما أتاح إجراء التحليل في الوقت الحقيقي وسط استمرار التوترات. ورغم ما لوحظ من ازدياد في عدد انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة ضد الأطفال، ناجم إلى حد بعيد عن تحسين الرصد والإبلاغ، فقد أُفرج عن ١٦٧ من الأطفال المرتبطين سابقا بالقوات المسلحة، وتلقى هؤلاء الأطفال مساعدة عن طريق مشروع لإعادة إدماجهم في الحياة المدنية تشترك فيه اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويدعمه الصندوق.

٥٨ - وبواسطة استثمار جديد بمبلغ ٢,٣ مليون دولار، سيقدم الصندوق دعما لإنشاء اللجنة المشتركة المعنية برصد الاتفاق الوطني لوقف إطلاق النار، بناء على طلب من الحكومة التي تقودها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية.

النيجر: دعم الشباب والنساء في المناطق المعرضة لنشوب النزاعات

٥٩ - واجه النيجر في عام ٢٠١٦ تحديات بسبب الهجمات الإرهابية والأزمة الانتخابية التي اندلعت بين أحزاب الأغلبية والمعارضة في أعقاب الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في الربع الثاني من عام ٢٠١٦. ولدرء العنف الانتخابي، دعم الصندوق، في إطار خطته للأولويات، مشاركة الشباب والنساء في الحوار الاجتماعي والسياسي في نيامي وزيندر.

٦٠ - وفضلا عن الاستجابة للأزمات الناشئة المتصلة بالانتخابات، ترمي خطة الأولويات إلى دعم الحكومة في منع التطرف العنيف عن طريق مجموعة شاملة من التدابير التي تتضمّن الحوار والتخفيف من حدة النزاعات وغير ذلك من تدابير بناء الثقة. وبواسطة خطة

الأولويات، تم إدماج ٧٨١ من الشباب اجتماعياً واقتصادياً، وتمكين النساء في تاهوا وزيندر من وسائل الحيلولة دون تجنيد الشباب في الجماعات المسلحة والإرهابية. وكانت هذه الجهود تستند إلى برنامج أوسع يهدف إلى النهوض بمشاركة الشباب في عملية صنع القرار، ويشتمل على جملة من الإجراءات منها تعريف ٦٠٠ ٩ شخص، من بينهم نسوة وشباب في تاهوا وزيندر وتيلابيري وأغاديز بالآثار المترتبة على قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥)؛ وتدريب ٢ ٣٧٥ من النساء والشباب على أيدي الوجهاء في مجال تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. ويمتد نطاق الخطة ليشمل المناطق الحدودية حيث يتم دعم عدة مبادرات تجمع بين قوات الدفاع والأمن والسكان وتهدف إلى بناء الثقة.

٦١ - وبعد تحقيق نتائج أولية إيجابية، حفزت خطة الأولويات ٥ مليون يورو مقدّمة من الدانمرك من أجل المضي قدما في تنفيذ المبادرات التي بدأت عن طريق استثمارات الصندوق.

بابوا غينيا الجديدة: تمهيد السبيل لإجراء استفتاء سلمي

٦٢ - واصل الصندوق فتح قنوات لمشاركة الأمم المتحدة قبل الاستفتاء المقبل بشأن المركز السياسي لمنطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي، المقرر إجراؤه في حزيران/يونيه ٢٠١٩. وخصص الصندوق أكثر من ٩ ملايين دولار وفقا للأولويات المحددة في تحليل السياق القطري الذي أجري في عام ٢٠١٤، بما في ذلك تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء استفتاء سلمي بالتخلص من الأسلحة، والمصالحة وعلاج الصدمات النفسية على مستوى المجتمع المحلي، ومواصلة التوعية المدنية بشأن الاستفتاء.

٦٣ - وبدعم من صندوق بناء السلام، تولى البرنامج الإنمائي تيسير مناقشات أهلية لضمان إسماع صوت الشعوب في فترة ما قبل الاستفتاء. وإضافة إلى المعلومات المتعلقة بكيفية المشاركة، سيساعد توفير الدعم النفسي للمجتمعات التي تعرضت لصدمات على تمهيد الطريق لمشاركتها الكاملة في الحياة المجتمعية، وأيضا لمشاركتها المجدية في المناقشات بشأن مستقبل البلد. وبدعم من اليونيسيف، قام ٣٥ من المستشارين المدربين بأنشطة توعية موجهة إلى القرى المستهدفة، في حين استضافت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ١٢٠ جلسة محادثة مجتمعية شارك فيها آلاف من الأشخاص في أكثر من ٥٠ موقعا.

٦٤ - ومن خلال استثمارات الصندوق في مجال تمكين المرأة، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لحكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي في إنشاء مكتب المساواة بين الجنسين، الذي يمثل إنجازا هاما سيكفل تنسيق تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنحاء الإقليم. وقدم البرنامج الإنمائي أيضا الدعم لإنشاء لجنة برلمانية معنية بالمسائل الجنسانية في برلمان

بوغانفيل. وفي عام ٢٠١٦ أيضا، ساعد الدعم التقني المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التصديق على قانون بوغانفيل للحكم الأهلي، الشهير، الذي ينص على تكافؤ التمثيل السياسي للمرأة والرجل في الانتخابات المحلية ويشجع التمكين السياسي للمرأة على صعيد المجتمع المحلي.

الفلبين: نحو سلام دائم في ميندناو

٦٥ - في عام ٢٠١٦، وفي سياق تجدد جهود الدفع بمختلف عمليات السلام، دعم صندوق بناء السلام مشروعاً يهدف إلى تعزيز القبول بالاتفاق الشامل بشأن بانغسامورو وبالقانون الأساسي المرتبطة به. وركّز المشروع تحديداً على إشراك النساء من قادة المجتمعات المحلية والشباب، بما في ذلك تدريب ١٣٤ من القياديات النسائية، وإشراك ٥٨٨ من الشباب في حواراتٍ أهلية من خلال مشاريع ثقافية. وعلى الرغم من أنّ البرلمان لم يقرّ القانون الأساسي، فقد ساعد المشروعُ في إدراج شواغل جماعات الشعوب الأصلية والنساء والشباب، بصورة منهجية، في تطوير كيان بانغسامورو المقبل. كما أنه يسّر إنشاء منتدى لتمكين قيادة مورو الموسّعة من اتخاذ مواقف مشتركة بشأن إدارة بانغسامورو. وأخيرا، استُخدِمت موارد الصندوق لتوفير فرص اقتصادية - وبالتالي بدائل عن العنف - للشباب المتضررين من التراع.

جزر سليمان: دعم البنى الأساسية للسلام والمصالحة

٦٦ - على الرغم من البيئة السياسية المتقلّبة، أعطت حكومة جزر سليمان الأولويةَ للمصالحة والوحدة خلال عام ٢٠١٦ ، بما في ذلك عن طريق إنشاء لجنة توجيهية من أجل صياغة إطار شامل للتعويضات. ولما كان البلد يواجه مرحلة انتقالية غامضة يكتنفها التقليص من قوام بعثة المساعدة الإقليمية في حزيران/يونيه ٢٠١٧، فقد أقرّ صندوق بناء السلام مشروعَه الأول في جزر سليمان، الذي سيقدّم الدعم للانتقال السلمي والمساعدة في إرساء الأسس اللازمة للأعمال في مجال بناء السلام. ويهدف المشروع، الذي بدأ في منتصف عام ٢٠١٦، إلى دعم الحوار الشامل والمصالحة؛ وتعزيز القدرات الوطنية في مجال تنفيذ سياسات السلام؛ ومشاركة المرأة والشباب في عملية السلام. وقد ساعدَ المشروع بالفعل الحكومةَ على التشاور مع أهم قادة المقاطعات ومع المجتمعات المحلية الرئيسية، وقدّم الدعم لمؤتمر القمة النسائي الوطني الأول، وأتاح فرصاً لقادة الشباب وللشباب المهمش من أجل التفاعل مع الأطراف الحكومية الفاعلة في وضع خطة لبناء السلام تتطلّع إلى المستقبل.

الصومال: تعزيز بسط سلطة الحكومة من أجل تعافي المجتمعات المحلية

٦٧ - واصلت حكومة الصومال الاتحادية في عام ٢٠١٦ جهودَها الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في جميع أنحاء البلد، وأحرزت مكاسبَ لا شك مهمة، لكنها تظلّ هشّة. ومن أجل إدامة التقدّم الهام المحرز، سيتعين على الحكومة أن تثبت قدرتها على تحقيق نتائج ملموسة وناجعة لصالح السكان الصوماليين.

٦٨ - وفي هذا السياق، تركّز استثمارات صندوق بناء السلام في الصومال على تعزيز قدرة الحكومة الاتحادية على تنفيذ برامج في إطار ميثاق الاتفاق الجديد، لا سيما في مجالات أساسية تعتبرها الجهات المانحة الأخرى محفوفةً بمخاطر جمة. وقُدِّم استثمار بقيمة مليونَي دولار، جرت الموافقة عليه في أيار/مايو ٢٠١٦، من أجل تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية في مناطق تمت استعادتها مؤخراً من حركة الشباب. وهذا الاستثمار هو الأول الذي سيُنفَّذ عن طريق النظم الوطنية الصومالية، والذي سيكون بمثابة اختبار هام لمدى قدرة هذه النظم على تعزيز ثقة الجهات المانحة الأخرى ودفعها إلى القيام بالمثل. وتلا هذا الاستثمار استثمارٌ آخر بقيمة ١٣ مليون دولار، تمت الموافقة عليه في حزيران/يونيه ٢٠١٦ ويجري تنفيذه أيضاً من خلال النظم الوطنية، وهو يُشكّل انطلاقةَ للنهج الجديد الذي تأخذ به الأمم المتحدة في مساعدةِ الولايات الاتحادية الناشئة وفي دعمِ إيجاد حلول دائمة للعدد المتزايد من الصوماليين العائدين من كينيا واليمن وغيرهما. وكان هذا الاستثمار بمثابة مؤشر على النهج الجديد الذي أصبح يأخذ به الصندوق في الإدارة القائمة على الأداء، وهو يقضي بتحويل مبلغ ثمانية ملايين دولار للمرحلة الأولى من التنفيذ، ليتم بعدها، وعلى إثر استيفاء معايير الأداء، صرف المبلغ المتبقي.

٦٩ - وهذه الجهود تُكمِّل استثمارات الصندوق السابقة الرامية إلى تحسين سيادة القانون، وتحليل المخاطر، وتمكين المرأة، بما في ذلك وضع السياسة الجنسانية الوطنية الأولى للصومال. إضافةً إلى ذلك، قدّم الصندوق دعماً لمشروع ابتكاري كثير المخاطر هدفه التوصل إلى فَهْم الدوافع التي تجعل الصوماليين يلتحقون بحركة الشباب، وتحديد السُبل اللازمة للحد من خطر اعتناق التطرّف في السجون.

سري لانكا: فرصة سانحة لبناء سلام دائم

٧٠ - في عام ٢٠١٦، استمرت سري لانكا في الوفاء بالتزامها ببناء السلام، الذي تعهّدت به بعد عملية الانتقال السياسي التي تمت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. فقد اتخذت الحكومة عدداً من الخطوات لتنفيذ خطة موسّعة لبناء السلام، بما في ذلك خطوات باتجاه إنشاء المكتب

المعني بالأشخاص المفقودين، وسنّ قانون الحق في الحصول على المعلومات، وإجراء مشاورات وطنية بشأن آليات المصالحة.

٧١ - واشتركت الحكومة في تقديم قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ١/٣٠ بشأن تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا[١] في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ ، وأعربت عن التزام سري لانكا باتباع نهج شامل إزاء العدالة الانتقالية والمصالحة. وشكّل قرار المجلس أساساً لخطة أولويات بناء السلام التي وُضعت في عام ٢٠١٦، بدعم من إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. وهذه الخطة فريدةٌ من نوعها ضمن حافظة استثمارات الصندوق لأنها مصمَّمةٌ كاستراتيجية واسعة مملوكةٌ للحكومة يشكل صندوق بناء السلام فيها واحدا من الأطراف المانحة العديدة، ولأنّها تحددُ أولويات بناء السلام عموماً، ومنها الحكم الرشيد وإعادة التوطين وإيجاد الحلول الدائمة وتحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية؛ وتبلغ احتياجات تنفيذها ما مجموعه ٧٠ مليون دولار ساهم الصندوق بمبلغ سبعة ملايين دولار منها. وبطلب الحكومة، تشكل هذه الخطة الشاملة أيضاً آلية للتنسيق بين المانحين أسهم فيها بالفعل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٧٢ - ويأتي الاستثمار في خطة الأولويات على إثر اعتمادات سابقة تم تخصيصها لدعم عودة المشردين، وإطلاق مسيرة العدالة الانتقالية من خلال دعم إجراء مشاورات على نطاق البلد مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وبفضل تنفيذ مشروع بقيمة ١,٤٧ مليون دولار، بالاشتراك بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، تمكنت أُسَر تجاوز عددها ٢ ٥٠٠ أسرة من العودة بشكل مستدام إلى الأراضي التي كانت تسكنها قبل النزاع، وذلك من خلال مجموعة من التدابير الرامية إلى ضمان حصول العائدين على المأوى والصحة والتعليم وغيرها من الضروريات. وقد أدى الدعم المقدّم لعودتهم إلى زيادة مستويات الثقة في الحكومة، وإلى عدم تسجيل أي عودة إلى مراكز المشردين السابقة. وفي المستقبل، سيجري توسيع نطاق المساعدة لدعم عمليات جديدة تتصل بعودة اللاجئين، فيما سيعمل الاستثمار في سبل العيش على ترسيخ استدامة هذه العمليات.

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السبعون، الملحق رقم ٥٣ ألف (A/70/53/Add.1)، الفصل الثالث.

اليمن: دعم بناء السلام في خضم أزمة مستعرة

٧٣ - منذ اندلاع الحرب في أوائل عام ٢٠١٥، ومعظم الدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام إلى اليمن يقتصر على جهودٍ محدّدة لبناء السلام أُطلقت في إطار تنفيذ خطة أولويات بناء السلام. وفي عام ٢٠١٦، شملت هذه الجهود تدريب ٦٦ منظمة غير حكومية في مجال الأخذ بالنُهُج المراعية لظروف التراع في العمل الإنساني، وتحقيق التعافي المبكر والتنمية، فضلاً عن مواصلة رصد حقوق الإنسان من قِبل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٧٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أقرّ صندوق بناء السلام مشروعاً جديداً لدعم جهود الوساطة التي يبذلها مبعوثي الخاص لليمن من أجل تيسير التوصل إلى تسوية سياسية لإنهاء التراع والعودة إلى مرحلة انتقالية شاملة للجميع يتولى اليمنيون زمامها. وفي مستقبل الأيام، سيقوم الصندوق باستكشاف سبل إضافية لتعزيز الخدمات الأساسية والقدرات من أجل تحقيق السلام في خضمّ التراع.

رابعاً - أداء المشاريع في عام ٢٠١٦

٧٥ - استند تقييم الأداء في عام ٢٠١٦ إلى استعراضٍ لجميع المشاريع التي يجري تنفيذها منذ أكثر من ثلاثة أشهر، والتي بلغ عددها ١٠٢ مشروع (انظر الجدول ٢). وتم إسناد الدرجات عن طريق عملية تشاورية، شملت الاستعانة بالتقارير الدورية لمنفّذي المشاريع، وتقارير اللجنة التوجيهية المشتركة، وتقارير التقييم وتقارير البعثات، إضافة إلى معلومات مستقاة من موظفي الصندوق وشركاء الأمم المتحدة. وحصلت المشاريع التي اعتُبر أنها متأخرة عن إنجاز نواتجها المتوقَّعة على درجة ''١''، بينما حصلت المشاريع التي تتقدّم بسلاسة نحو إنجاز نواتجها على درجة ''٢''. أما المشاريع التي تسير في الاتجاه السليم والتي وفّرت أيضاً أدلة إضافية تثبت مساهمتها في نواتج بناء السلام - وهذا مقياس أكثر صرامة بكثير - فقد حصلت على درجة ''٣''.

الجدول ٢

تحليل اتجاهات الأداء العالمي لصندوق بناء السلام، ٢٠١٣-٢٠١٦

المجالات ذات الأولوية لصندوق بناء السلام	مجموع المشاريع	تتقدّم بسلاسة نحو إنجاز نواتج المشروع المتفق عليها (نسبة مئوية)	تتقدّم بسلاسة نحو إنجاز نواتج المشروع المتفق عليها - مع توفر أدلة إضافية على مساهمتها الكبيرة في نواتج بناء السلام (نسبة مئوية)
المجال ١ من المجالات ذات الأولوية			
١-١ إصلاح قطاع الأمن	٩	٨٨,٨	٢٢,٢
١-٢ سيادة القانون	١٢	٩١,٦	٢٥,٠
١-٣ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	٢	١٠٠,٠	٠,٠
١-٤ الحوار السياسي	١٢	٩١,٦	٤١,٦
المجموع لعام ٢٠١٦	**٣٥**	**٩٠,٩**	**٣٠,٣**
المجموع لعام ٢٠١٥	**٣٩**	**٨٢,١**	**٢٣,١**
سنة الأساس ٢٠١٣	٢١	٨٥,٧	٣٨,١
المجال ٢ من المجالات ذات الأولوية			
٢-١ المصالحة	٢١	١٠٠,٠	٤٢,٩
٢-٢ الحكم الديمقراطي	٨	٨٧,٥	٦٢,٥
٢-٣ منع/إدارة النزاع	١٢	٨٣,٢	٤١,٨
المجموع لعام ٢٠١٦	**٤١**	**٩٢,٦**	**٤٦,٣**
المجموع لعام ٢٠١٥	**٣٩**	**٧٤,٤**	**٣٠,٨**
سنة الأساس ٢٠١٣	٢٨	٨٢,١	٣٢,١
المجال ٣ من المجالات ذات الأولوية			
٣-١ العمالة	٢	١٠٠,٠	٠,٠
٣-٢ المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية	٤	٧٥,٠	٢٥,٠
المجموع لعام ٢٠١٦	**٦**	**٨٣,٣**	**١٦,٧**
المجموع لعام ٢٠١٥	**٩**	**٨٨,٩**	**٠,٠**
سنة الأساس ٢٠١٣	١٠	٧٠,٠	٤٠,٠
المجال ٤ من المجالات ذات الأولوية			
٤-١ قدرات الدولة	٣	١٠٠,٠	٠,٠
٤-٢ بسط سلطة الدولة	٤	٥٠,٠	٠,٠
٤-٣ إدارة موارد بناء السلام	١٥	٨٦,٦	١٣,٣
المجموع لعام ٢٠١٦	**٢٢**	**٨٥,٠**	**١٠,٠**

المجالات ذات الأولوية لصندوق بناء السلام	مجموع المشاريع	تتقدّم بسلاسة نحو إنجاز نواتج المشروع المتفق عليها (نسبة مئوية)	تتقدّم بسلاسة نحو إنجاز نواتج المشروع المتفق عليها – مع توفر أدلة إضافية على مساهمتها الكبيرة في نواتج بناء السلام (نسبة مئوية)
المجموع لعام ٢٠١٥	**٢٢**	**٩٠,٩**	**٣٦,٤**
سنة الأساس ٢٠١٣	٩	٦٦,٦	٣٣,٣
المجموع الإجمالي لعام ٢٠١٦	**١٠٢**	**٩٠,٠**	**٣٢,٠**

ملاحظة: تستند الدرجات إلى التقييمات التي أجراها مكتب دعم بناء السلام للمشاريع، وإلى التقارير الدورية والتقييمات القُطرية المستقلة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٧٦ - مع نهاية عام ٢٠١٦، كانت نسبة ٩٠ في المائة من مشاريع صندوق بناء السلام تتقدّم بسلاسة نحو إنجاز نتائج بناء السلام، وهو ما شكّل تحسّناً للسنة الثالثة على التوالي (سُجّل تحسّن من نسبة ٧٨,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى نسبة ٨١,٧ في المائة في عام ٢٠١٥). والأبرز من ذلك ما حقّقه الصندوق من إنجازات وفق الأدلة الفعلية على الإسهام في تحقيق أحد نواتج بناء السلام، حيث ارتفعت النسبة من ٢٦,٦ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى نسبة ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٦. ومن العوامل الرئيسية المحرِّكة لهذه النتائج نضوجُ حافظة الصندوق بالمقارنة مع ما كانت عليه في السنوات الأخيرة. فقد أوشكت الاستثمارات البرنامجية الممتدة على عدة سنوات في غينيا وقيرغيزستان وليبريا، وكذا مجموعة من المشاريع في مالي، على الانتهاء كلّها في عام ٢٠١٦. وهذا ما يؤكّد أن نتائج بناء السلام تظهر جليةً في نهاية دورة التنفيذ على الأرجح، أي بعد أن يكون قد تسنى للتدخلات أن تسفر عن تغيراتٍ أعمق في طرق التفكير وأيضاً في أنماط السلوك المؤسسي والشخصي. وهناك عاملٌ ثانٍ يتمثل في توجيهات الصندوق بشأن تحسين أطر النتائج وفي زيادة تقييمات استثمارات الصندوق بأربعة أضعافها. وهما أمران أنتجا قاعدة أدلّة أكثر صرامةً من أجل إجراء الرقابة البرنامجية واستخلاص الدروس.

خامساً - الرقابة والإدارة في صندوق بناء السلام

ألف - الفريق الاستشاري

٧٧ - جرى تمديد ولاية الفريق الاستشاري الرابع لغاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وذلك من أجل تعزيز الاستمرارية في الدعم المقدّم من الفريق إلى مكتب بناء السلام خلال تنفيذ القرارات المشتركة لمجلس الأمن والجمعية العامة حول استعراض هيكلية بناء السلام في الأمم المتحدة، وفي سياق الجهود المتواصلة من أجل تحديد موارد الصندوق.

٧٨ - وأعرب الفريق الاستشاري عن قلقه إزاء الوضع المالي لصندوق بناء السلام في رسالة وجّهها إلى سلفي في شباط/فبراير ٢٠١٦. ورغم أنّ مؤتمر إعلان التبرعات في أيلول/سبتمبر قد سعى إلى معالجة صعوبات التمويل، فإنّني والفريق الاستشاري سوف نعمل معا في عام ٢٠١٧ من أجل تحديد ما يلزم من تدابير إضافية تضمن توفير تمويل كافٍ قابل للتنبؤ به.

٧٩ - ومن الناحية الفنية، قدّم الفريق الاستشاري، في اجتماعَيه اللذين عقدهما في عام ٢٠١٦، الإرشاد لصندوق بناء السلام فيما يتعلق بآثار تفعيل مبدأ ''الحفاظ على السلام''، واستعرض الخيارات الممكنة لزيادة التمويل من أجل بناء السلام، وقدّم المشورة بشأن خطة عمل الصندوق المقبلة. وأجرى أعضاء الفريق، بموجب اختصاصات الفريق، زيارات استطلاعية أو للرصد في بابوا غينيا الجديدة وتونس (من أجل ليبيا) وغواتيمالا وقيرغيزستان ومالي. وأعرب الفريق عن تقديره للتقدم الذي أحرزه الصندوق من حيث الكفاءة والشفافية، وشدد على أهمية إدماج الاتصالات الاستراتيجية في خطة الأعمال المقبلة، من أجل تحسين تبليغ النتائج.

باء - الميزانية والموظفون

٨٠ - الميزانية المخصصة لإدارة صندوق بناء السلام مستمدّة من نسبة ٣ في المائة من مساهمات الجهات المانحة والتي بلغت في عام ٢٠١٦ ما قدره ٥٣,٥ مليون دولار، فولّدت تكاليف عامة إضافية بنحو ١,٦ مليون دولار. وبلغت خطة التكاليف في عام ٢٠١٦ نحو ١٩٦ ٦٨١ ٢ دولاراً، أي أعلى مما كانت عليه في عام ٢٠١٥ بحوالي ٨,٦ في المائة، وخُصّص معظمها للتكاليف المباشرة للموظفين وغيرهم من الأفراد (٧٠ في المائة)، التي تغطي ١٢ وظيفة محددة المدة ومؤقتة؛ وللتكاليف المباشرة للتشغيل وغيره (١٣ في المائة)؛ ولسفر الموظفين والفريق الاستشاري في إطار بعثات (١٠ في المائة)؛ ولتكاليف دعم البرامج (٧ في المائة). وواصل الصندوق تعظيم الإيرادات المتاحة من خلال اتخاذ مجموعة من تدابير تخفيف التكاليف، بما في ذلك السفر بالدرجة الاقتصادية، والاستفادة من خدمات موظفين مُعارين من مفوضية حقوق الإنسان وجهات شريكة مانحة، منها أستراليا وسويسرا واليابان. بالإضافة إلى ذلك، استفاد الصندوق من شراكاته مع التحالف الدولي لبناء السلام (Interpeace) ومؤسسة أواصر السلام (PeaceNexus) لاستكمال دعمه للبرامج في ستة بلدان.

جيم – الرصد والتقييم المعززان

٨١ – تجلّت في عام ٢٠١٦ نتائج الاستثمارات التي يجريها صندوق بناء السلام في الرصد والتقييم منذ عام ٢٠١٤، حيث حدثت زيادة وتحسّن كبيران في كمية ونوعية رصد مبادرات الصندوق وتقييمها.

٨٢ – ويقوم النّهج المعزز لصندوق بناء السلام على ركيزة الرصد الدقيق للنتائج. وقد شُرع في بابوا غينيا الجديدة وقيرغيزستان وكوت ديفوار وليبريا والنيجر في إجراء استقصاءات للتصوّرات لدى عينة من المجتمعات المحلية المستهدفةِ ومن المجتمعات المحلية المراقَبة حتى يتم قياس الأثر. وبدأ تنفيذ نُظم رصدٍ أهلية تزيد شفافية صندوق بناء السلام والشركاء الحكوميين ومساءلتهم أمام المواطنين، وذلك في بابوا غينيا الجديدة وكوت ديفوار ومالي والنيجر. وفي كل موقع من المواقع، يقوم الصندوق باختبار نهج مختلفة، بما في ذلك العمل عن طريق المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التجارية. وسيجري تحليل المزايا النسبية لهذه النهج المختلفة طيلة عام ٢٠١٧.

٨٣ – وأُجري في بابوا غينيا الجديدة في نيسان/أبريل ٢٠١٦ أول تحليل لمدى قابلية صندوق بناء السلام للتقييم، وهو ينطوي على تحليل لتصميم المشاريع ولمتانة أطر الرصد، بما يتيح تصويب المسار مبكراً وإجراء تقييمات أقوى في نهاية البرنامج. وقد صدرت في عام ٢٠١٦ تكاليف بإعداد تقييمات نهائية في إطار ٢٣ مشروعاً أو برنامجاً، أي بزيادة قدرها خمسة أضعاف تقريباً مقارنةً بعام ٢٠١٥.

٨٤ – وفي عام ٢٠١٦، نفّذ موظفو صندوق بناء السلام ٣١ بعثة لتقديم الدعم التقني، أي أكثر من عام ٢٠١٥ بستة أضعاف، وذلك من أجل المساعدة في وضع استراتيجية البرامج أو تصميمها أو تنفيذها في كل من بابوا غينيا الجديدة وبوركينا فاسو وتشاد وجزر سليمان وجمهورية أفريقيا الوسطى وسري لانكا والصومال وطاجيكستان وغواتيمالا وغينيا – بيساو وقيرغيزستان والكاميرون وكوت ديفوار وكولومبيا وليبريا وليبيا ومالي. واستُكمِلت هذه البعثات بدعم قدّمه شريكا الصندوق، مؤسسة أواصر السلام والتحالف الدولي لبناء السلام، إلى بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وغينيا – بيساو ومالي والنيجر.

سادساً – خلاصة

٨٥ – يقتضي تنفيذ خطة الحفاظ على السلام تكثيفَ الجهود، ليس فقط من جانب الصندوق لكفالة استخدام موارده على نحو يحقق أكبر أثر ممكن، بل أيضاً من جانب الدول الأعضاء كي تطابق بين دعمها السياسي الواضح للصندوق وبين توفير التمويل الكافي والمستدام. ومع بداية عقد جديد من الدعم الذي يقدمه الصندوق إلى البلدان في جهودها الرامية إلى الحفاظ على السلام، سوف يُلزَم الصندوق، بموجب خطة عمله الجديدة، بزيادة صرامة ممارساته الإدارية وحصر تركيزه في الاحتياجات التي لطالما لم تلقَ استجابة كافية أو لم تُلَبَّ من قِبل الجهات المانحة الأقل تحملاً للمخاطر. أمّا قدرة الصندوق على العمل بنسق مواكب للطلب فهي موكولة إلى مدى قدرته اجتذاب الموارد الكافية في الأجل القريب. وكخطوة بالغة الأهمية بالنسبة إلى تعبئة الموارد، سوف يتعيّن على الصندوق أن يحسّن سُبُل إسهامه في المعرفة المتصلة بالحفاظ على السلام، وهي معرفة اكتسبها من خلال استثماراته في الرصد والتقييم المعزَّزَين، وأن يمنح الأولوية للاتصال الاستراتيجي بغية زيادة الشفافية والمشاركة في الحوار العالمي بشأن أنجع السبُل لدعم البلدان التي تمر بأزمات.